الأمم المتحدة
S/PRST/2016/7
مجلس الأمن
Distr.: General
13 May 2016
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٦٩٢، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يدين مجلس الأمن بشدة جميع الهجمات الإرهابية وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك ما ينطوي منها على أعمال القتل وغيرها من أشكال العنف ضد المدنيين، وخاصةً النساء والأطفال، وأعمال الخطف والنهب والاغتصاب والاسترقاق الجنسي وسائر أشكال العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، وتدمير ممتلكات المدنيين. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء ما أُبلغ عنه من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وتشريد واسع النطاق للسكان المدنيين في مختلف أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد نتيجةً لأنشطة جماعة بوكو حرام. ويؤكد مجلس الأمن وجوب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جميع تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وتقديمهم إلى العدالة.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق لاستمرار تقويض السلام والاستقرار في منطقة غرب ووسط أفريقيا بسبب أنشطة جماعة بوكو حرام. ويعرب المجلس عن انزعاجه لوجود صلات تربط جماعة بوكو حرام بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم تنظيم داعش).

”ويطالب مجلس الأمن جماعة بوكو حرام بأن توقف فورا وبشكل لا لبس فيه جميع أعمال العنف وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويطالب مجلس الأمن بالإفراج فورا ودون شروط عن جميع المختطفين الذين لا يزالون في الأسر، بمن فيهم ٢١٩ تلميذة اختُطفن في شيبوك بولاية بورنو،

130516 130516 16-07860 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

في نيجيريا، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، إلى جانب آلاف الأشخاص الآخرين المبلغ عن احتجازهم لدى جماعة بوكو حرام. ويدرك مجلس الأمن أن بعض تلك الأفعال قد يدخل في عداد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الحجم المفزع الذي بلغته الأزمة الإنسانية الناجمة عن أنشطة جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك بلوغ عدد النيجيريين المشرّدين داخليا أكثر من ٢,٢ مليون شخص، وبلوغ عدد المشرّدين داخليا واللاجئين في البلدان المجاورة، تشاد والكاميرون والنيجر، أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص. ويلاحظ مجلس الأمن أن ما يقدّر بـ ٤,٢ ملايين شخص في منطقة حوض بحيرة تشاد يواجهون أزمة على صعيد الأمن الغذائي، ومن بين هؤلاء ٨٠٠ ٠٠٠ شخص في ولايتي بورنو ويوبي بنيجيريا، حيث يواجه ما يقدَّر بـ ١٨٤ طفلا في اليوم خطر المجاعة في ظل عدم توفير المساعدات الغذائية الطارئة بشكل فوري. ويشيد مجلس الأمن بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، وبخاصة شعب وحكومات منطقة حوض بحيرة تشاد، إلى السكان المشرّدين، بما في ذلك ما يتم تقديمه بمساعدة الجهات الفاعلة الإنسانية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على القيام فورا بدعم تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للأشخاص الأكثر تضرُّرا من الأزمة في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، ويلاحظ أنه تم هذا العام تلقّي حوالي ١٠ في المائة من المبلغ اللازم لتوفير هذه المساعدات، وقدره ٥٣١ مليون دولار.

”ويشيد مجلس الأمن بالمكاسب الميدانية المهمة التي حققتها حكومات تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا ضد جماعة بوكو حرام، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي يوجد مقرها في نجامينا، تشاد. ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء المشاركة في القوة على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين في المجال العسكري، ولا سيما من أجل توطيد المكاسب العسكرية، وحرمان جماعة بوكو حرام من الملاذ الآمن، وإتاحة المجال لوصول المساعدات الإنسانية، وتيسير إعادة بسط سيادة القانون في المناطق المحرّرة. ويشدّد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج كلّي لإضعاف جماعة بوكو حرام ودحرها، بما في ذلك القيام بعمليات أمنية منسّقة وفقا للقانون الدولي المنطبق، إلى جانب بذل جهود مدنية معزَّزة من أجل تحسين أنماط الحكم وتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق المتضرّرة.

”ويرحب مجلس الأمن بالمبادرة المحورية التي تقدَّم بها رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، السيد محمدو بهاري، لعقد مؤتمر القمة الثاني للأمن الإقليمي في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٦ في أبوجا، نيجيريا، لتقييم التصدي الإقليمي للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، بهدف تحقيق جملة أمور منها اعتماد استراتيجية شاملة لمعالجة أبعاد الأزمة المتصلة بأنماط الحكم وأبعادها الأمنية والإنمائية والاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية، وذلك على سبيل متابعة مؤتمر قمة باريس الذي عُقد في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤ بهدف تعزيز التعاون الإقليمي بين تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، إلى جانب بنن، في محاربة جماعة بوكو حرام.

”ويشجّع مجلس الأمن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على القيام، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، بتسريع وتيرة الجهود المشتركة المبذولة من أجل اعتماد استراتيجية مشتركة لمكافحة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام.

”ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات على مواصلة الجهود الرامية إلى تفعيل القوة على نحو يكفل الاستدامة والجدوى والفعالية. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالمساعدة التي يقدمها الشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف، ويشجع على مواصلة هذا الدعم، بما في ذلك توفير المساعدة المالية واللوجستية، والمعدات والطرائق ذات الصلة الكفيلة بزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية في الوقت المناسب وبصورة فعالة لتعزيز الجهود الجماعية التي تبذلها المنطقة لمكافحة جماعة بوكو حرام.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة قيام الدول الأعضاء الواقعة في منطقة حوض بحيرة تشاد بتكملة العمليات العسكرية والأمنية الإقليمية التي تُنفّذ ضد جماعة بوكو حرام بجهود وطنية وإقليمية، تتم بمساعدة الشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف، لتحسين سبل كسب العيش، وتقديم المساعدة الإنسانية للمشردين وغيرهم من السكان المتضررين من النزاع، وتشجيع التعليم وخلق فرص العمل، وتوطيد سيادة القانون، وتيسير الجهود المبذولة لإرساء الاستقرار وإعادة البناء وتحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي، ومساعدة الضحايا والفئات الضعيفة من السكان، ومنع أنشطة الاتجار غير المشروع التي تفضي إلى وصول الأسلحة إلى الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، إلى جانب تعزيز التدابير الرامية إلى حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما بالنسبة إلى النساء

والأطفال. ويدعو مجلس الأمن كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى القيام، حسب الاقتضاء، بدعم الدول الأعضاء الواقعة في المنطقة، كما يدعو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى التصدي لما يتركه عنف جماعة بوكو حرام من أثر على السلام والاستقرار في المنطقة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أن الأعمال الإرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها ومكانها وزمانها وهوية مرتكبيها. ويعيد مجلس الأمن تأكيد ضرورة قيام الدول كافة، بجميع الوسائل، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة وسائر التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، بالتصدّي للأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين من جرّاء الأعمال الإرهابية. ويؤكد مجلس الأمن أنه لا يمكن دحر الإرهاب إلا باتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول يقوم على مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وتعاونها بصورة نشطة من أجل إبطال خطر الإرهاب.

”ويشدّد مجلس الأمن على ضرورة تقديم الأشخاص الذين يرتكبون هذه الأعمال الإرهابية المشينة، والذين ينظمونها ويمولونها ويرعونها، إلى العدالة، وعلى وجوب محاسبة المسؤولين عنها، ويحثّ جميع الدول على القيام، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالتعاون النشط مع جميع السلطات المعنية في هذا الصدد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية التنفيذ العاجل والفعال لقراراته ذات الصلة ولبياناته المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ويشير في هذا الصدد، إلى قراراته ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠١٦ (S/PRST/2016/6)، من بين عدة قرارات وبيانات تم فيها، في جملة أمور، الاعتراف بأهمية مكافحة الإرهاب وعمليات التجنيد التي تقوم بها المنظمات الإرهابية.“